

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفيدرالية في إفريقيا - نيجيريا نموذجا -

أ. فضيلة خلفون: - جامعة قسنطينة3

أ. فيصل خميلة. ط.د - جامعة باتنة1

ملخص:

تعد القارة الإفريقية قارة التنوع والتعدد في عالم الأشياء والأفكار والمعتقدات على حد سواء، وتكاد تكون تلك سمة مشتركة بين دول القارة، إذ تتميز المجتمعات الإفريقية بالتنوع الإثني والديني والعرقي، فإذا كانت مجتمعات في دول أخرى نجحت في إدارة التنوع وجعلت منه نقطة قوة وثراء، فإن الدول الإفريقية في أغلبها تعاني من نزاعات إثنية أثرت على مسار التنمية وتكاد تعصف بالدولة ذاتها.

تحاول هذه الورقة دراسة تأثير النزاع الإثني على الدولة الفدرالية، مع التركيز على الحالة النيجيرية كنموذج، هذه الأخيرة التي تضم عددا كبيرا من الإثنيات شهدت العلاقة فيما بينها توترات وصلت إلى الصراع المسلح والاقتيال، سنحاول أن نسلط الضوء على أسباب النزاع الإثني وتداعياته على النظام الفدرالي للدولة، ثم نحاول معرفة إستراتيجية الدولة النيجيرية في إدارة هذا النزاع.

الكلمات المفتاحية: الصراع الإثني، الجماعة الإثنية، الدولة، الفدرالية، التنمية، نيجيريا.

Abstract :

The continent of Africa is a continent of variety and diversity in the world of things, ideas and beliefs. This is a common trait between the countries of the continent Africa, African societies are characterized by ethnic, religious and racial diversity. If societies in developed countries succeeded in manage diversity, Most African countries suffer from ethnic conflicts which influenced the development track.

This paper study the impact of ethnic conflict on the federal state the impact of ethnic conflict on the federal state - Nigeria as a model- it includes a large number of ethnicities which strained their relationship till it reached to the armed conflict and fighting, also we focused on the causes of ethnic conflict on the federal state, then we try to know Nigeria's strategy in managing this conflict.

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل خميلة

مقدمة:

شهد حقل العلاقات الدولية تطورا في مفهوم الأمن ونوع التهديدات بعد نهاية الحرب الباردة، فبعد أن كان التهديد المحدق بالدولة يرتبط بمصدر خارجي قادم من دولة أو دول أخرى، أضحى التهديد داخليا ينبع من داخل الدولة ذاتها، وأحد أهم هذه التهديدات الجديدة ما إصطلح على تسميته بالنزاع الإثني، والذي يعبر عن وجود سوء إدارة للتنوع ينتج عنه نزاع وصراع بين الإثنيات المختلفة المكونة للدولة .

تشهد العديد من دول العالم وجود إثنيات متعددة ومختلفة يُشكّل مجموعها مواطني الدولة، ففي حين نجحت دول في إدارة هذا التنوع حتى أصبح مصدرا للقوة والثراء الثقافي فشلت أخرى في ذلك، وأضحى التنوع خطرا ليس فقط على الإثنيات بل حتى على كيان الدولة واستمرارها، وتعتبر الدول حديثة الاستقلال الأكثر عرضة لهذا النزاع، كونها لم تستطع بعد إيجاد طريقة لإدارة الاختلاف بين مكونات المجتمع، ولعل أفضل مثال لهذا الوضع هو ما تعيشه الدول الإفريقية التي يشهد أغلبها حالة من التنوع في مكونات المجتمع مع عدم القدرة على إدارته، الأمر الذي نتج عنه اختلافات وتناقضات بين تلك المكونات وصلت حد الصدام والاقتتال ما أثر على الدولة واستقرارها، وما الحالة السودانية عنا ببعيدة.

تبحث هذه الورقة في حدود تأثير النزاع الإثني على مستقبل الدولة الفدرالية، وستتناول الحالة النيجيرية كنموذج للدراسة في محاولة لإبراز هذه العلاقة إن وُجدت، والوقوف على إستراتيجيات الدولة النيجيرية للتعامل مع هذا الوضع، وبالتالي تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر الصراع الإثني المستمر على النظام الفدرالي في نيجيريا ؟

وقد جاءت معالجة الإشكالية وفقا للخطة التالية:

المحور الأول: إطار مفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: خلفيات النزاعات الإثنية في إفريقيا.

المحور الثالث: النزاعات الإثنية في نيجيريا: قراءة في الأسباب التداعيات والحلول.

المحور الأول: إطار مفاهيمي للدراسة.

1 - تعريف الإثنية :

يعد مفهوم الإثنية مفهوماً مثيراً للجدل والخلاف حول مضامينه ودلالاته، فقد تعددت الآراء الدارسة له واختلفت، وزيادة على الغموض الذي يكتنف هذا المفهوم يطرح تقاطعه مع مصطلحات تكاد تكون مشابهة له صعوبة في تحديد مفهوم متفق حوله، فما المقصود بالإثنية وما دلالات هذا المصطلح ؟

مفهوم الإثنية:

كما يطلق عليها بالإنجليزية جاءت من الكلمة اليونانية والتي تعني شعب أو قبيلة¹، والإثنيون عند اليونانيون القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة².

أمّا من الناحية الاصطلاحية فإنّ لفظ الإثنية كحالة يعتبر من الألفاظ المستحدثة نسبياً، إذ لم يستخدم هذا المصطلح إلا بعد الخمسينيات من هذا القرن على يد الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع، بحيث يتعلق هذا المفهوم بظواهر اجتماعية وسياسية معاصرة لدراسة المشاكل التي تعاني منها الدولة في ظلّ التعدد والنزاع الإثنوهورياتي³، ويعتبر جورج مونتوندون هو أول من استخدم مصطلح الإثنية التي يعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية ويميز بينها وبين القومية⁴.

ومنذ ستينيات القرن الماضي أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيائية الجسمانية، وتعيش في إطار مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات، فهو

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل خميلة

مصطلح يشير إلى جماعة لا تعرف بالنظر إلى المؤسسات السياسية ولكن بالنظر إلى علاقات الدين واللغة أو الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائها⁵.

أما أنطوني سميث: فيعتبر أن الإثنية هي المعبر الأساسي عن الهوية، حيث تستند إلى ستة عناصر أساسية وهي: الاسم، التاريخ، الثقافة، الإقليم والتضامن بين الأفراد⁶.

فيما يركز أمسال على العديد من الخصائص التي تميز الإثنية وهي اللغة، القيم، الإقليم، العادات، والوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة، لكنه يعتبر أن الإثنيات في العديد من الدول هي ابتكار إستعماري⁷. وعموماً يمكن القول أن الإثنية تعبر عن جماعة بشرية تربطها صفات مشتركة تحدد هويتها كاللغة والدين والتقاليد، هذه الصفات تميزها عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى.

2 - الإثنية وإشكالية المفاهيم المتداخلة معها :

أ - الإثنية والأقلية :

اختلفت تعريفات الباحثين لمفهوم الأقلية تبعاً للمعيار الذي استخدمه كل باحث، وعموماً يمكن تقسيم تلك المعايير إلى ثلاثة مجموعات، فبعض الباحثين اعتمد في تعريفه للأقلية على المعيار العددي، فيما اعتمد آخرون على معيار الوضع السياسي والاجتماعي، وذهب فريق ثالث إلى الجمع بين المعيارين السابقين.

فحسب معيار العدد تعرّف الأقلية على أنها مجموعة قليلة من الأفراد بالنسبة للعدد الكلي للمجموعة الكبيرة التي تعيش في وسطها⁸، هذا المعيار يحتم أن تكون الأقلية أقل عدد من بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية⁹.

أما حسب معيار الوضع السياسي والاجتماعي فالأقلية هي جماعة خاضعة لمجموعة مهيمنة ضمن المجتمع¹⁰، وتركز الفكرة الأساسية لهذا الاتجاه على

أن الأقلية هي جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله .

بينما تُعرّف حسب معيار الدمج بين المعيارين السابقين على أنها جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عددا بالنسبة للعدد الكلي للمجتمع، أما عن الوضع السياسي والاجتماعي فالأقلية مجموعة من مواطني الدولة تتميز عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة وغير مسيطرة أو مهيمنة فتشعر بالإضطهاد¹¹ .

ما يؤخذ على هذا التعريف أنه ليس بالضرورة أن تكون الأقلية مضطهدة، فالواقع يشهد بأمثلة كثيرة على سيطرة وتغلب أقليات كحالة البيض في جنوب إفريقيا سابقا.

وعموما يمكن القول أن الإثنية أشمل من الأقلية، حيث يمكننا القول أن كل أقلية هي إثنية بينما لا يمكن القول أن كل إثنية هي أقلية.

ب - الإثنية والعرق :

قبل ماكس فيبر كان ينظر للعرق والإثنية على أنهما جانبيين من نفس الشيء، وفي حوالي 1900 أرجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص إلى السمات الموروثة جينيا، فمقدمة فيبير حول الإثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية تعتبر العرق والإثنية منقسمان عن بعضهما البعض وهو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الإثني فالأول يعتمد على الأصل كأساس أما الإثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل¹² .

ج - الإثنية والقومية :

القومية إدراك وشعور وإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية¹³، أما عن علاقتها بالإثنية فيرى مختلف الباحثين أن هذه الأخيرة تصحح قومية إذا سعت إلى بناء كيان سياسي مستقل، مثلما هو الحال في بعض الدول الأوروبية بعد الخمسينات التي

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل خميلة

انطبق عليها مفهوم التقسيم نتيجة صعود المد الإثني الهوياتي فيوغوسلافيا مثلا انقسمت إلى خمسة دول¹⁴.

وأخيرا نخلص مما سبق إلى أن الإثنية تختلف عن العرق لأنها تتعلق بكل ما هو مكتسب من البيئة، وعن الأقلية في كونها لا تخضع لمعيار العدد، فالكم لا يؤخذ في الحسابات، وتصبح قومية إذا ما كانت لها الرغبة في الوحدة وتكوين كيان سياسي مستقل.

3- تعريف الجماعة الإثنية:

هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيائية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من السمات وعلى نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته¹⁵ وحسب أطلوني سميث لابد من توافر مجموعة من العناصر في الجماعة الإثنية¹⁶ :

- الاسم مهم جدا فهو يرمز لشخصية الجماعة ولدرجة التنظيم.
- الاعتقاد بوجود ماضي مشترك يعزز التضامن بين أفراد الجماعة.
- التاريخ وهو الذاكرة الجماعية وإلهام أخلاقي لهذه الجماعة.
- الإقليم وهو موطن الجماعة.
- روح التضامن التي تُظهر قوة الروابط بين أعضاء المجموعة وتقيس حجم الانسجام بين الأفراد.

4- تعريف الفيدرالية :

الفيدرالية تمثل شكلا من أشكال الحكم السياسي تهدف إلى تكريس الوحدة والمحافظه عليها من خلال لامركزية الحكم والتسيير عبر توزيع السلطات.

من الناحية اللغوية فإن مصطلح الفدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية ومعناها المعاهدة والاتفاق، وهناك رأي يذهب إلى أن الفدرالية شكل للترتيب التعاقدية وهي تعني الاتفاق، وتتضمن اتفاق تم قبوله بصورة حرة ومتقابلة¹⁷.

أما عن تعريف الفدرالية فهي تعني في اللغة العربية إتحادا، وهي شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم والولايات)، ويكون كلا المستويين من الحكومة معتمدا كلاهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة¹⁸.

وتعرفها الموسوعة السياسية على أنها اتحاد مجموعة من الدول المستقلة بمقتضى دستوري يشكل اتحاد دائم تسوده حكومة مركزية تمارس سلطتها بطريقة مباشرة على حكومات هذه الدول التي تصبح ولايات، ويكون الدستور هو المنظم للعلاقات بين الولايات بعضها مع البعض وبينها وبين الحكومة المركزية، وتكون للدولة الجديدة شخصية قانونية دولية¹⁹.

5- نبذة تعريفية عن نيجيريا:

نيجيريا واسمها الكامل جمهورية نيجيريا الفدرالية، تقع غرب إفريقيا، يحدها خليج غينيا والكامرون وبحيرة تشاد والنيجر وبنين، تعتبر حاليا الأولى إفريقيا في عدد السكان بحوالي 150 مليون نسمة حسب إحصائيات 2009، من أغنى الدول الإفريقية في احتياطات النفط والغاز، خضعت نيجيريا للاحتلال البريطاني إلى غاية الفاتح من أكتوبر 1960

يعيش في نيجيريا 250 مجموعة عرقية وأهمها: هوسا فولاني، يوروبا، إيبو، إيجاوا، كانوري، إيبيبو، تيف، ويمثل المسلمون 50% من السكان فيما المسيحيون يشكلون 40% والوثنيون 10 الباقي²⁰.

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل حميلة

المحور الثاني: خلفيات النزاعات الإثنية في إفريقيا.

تعد القارة الإفريقية قارة التنوع والتعدد في عالم الأشياء والأفكار والمعتقدات على حد سواء، وتختلف نظرة الدولة الإفريقية لهذا التنوع ما بين دولة تقبله وتُقرّه وتضفي عليه الشرعية وأخرى ترفضه وتحاول تجاوزه وتجاهله.

تمتلك أفريقيا نحو (33%) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (10%) من جملة سكان المعمورة، وتوجد بأفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية، وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا عام 1967م والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى مثل رواندا، وبورندي، وأنجولا، وموزمبيق، وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية في دراسة أسباب الصراعات الإفريقية فإنه يمكن الإشارة إلى المتغيرات التالية²¹:

1- ظاهرة التنوع المميزة للمجتمعات الإفريقية :

تتميز القارة الإفريقية - كما سبق وذكرنا - بتعدد وتنوع كبير في اللغة والدين والإثنية، إذ يوجد

في القارة السمراء ما لا يقل عن 50 لغة رئيسية دون احتساب اللهجات المحلية التي تُعدّ بالمئات،

أما بالنسبة للتعددية الدينية فبالإضافة إلى وجود الديانات السماوية الثلاث تزخر إفريقيا بديانات محلية عديدة بقدر تعدد وتنوع الجماعات الإثنية المحلية، فتقريباً لكل جماعة إثنية ديانتها وطقوسها التي تميزها عن سواها من الجماعات

لكن وعلى الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية تبقى التعددية الإثنية هي النمط الأهم من أنماط التعدديات الموجودة في المجتمعات الإفريقية، هذا التنوع أنتج ظاهرة تتمثل في التعامل مع الآخر الذي ينتمي إلى جماعة إثنية مختلفة على أنه عدو، الأمر الذي نتج عنه صراعات وصدامات ذات خلفية إثنية تميزت بالعنف والدموية في كثير من الأحيان.

2- إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

احتفظت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية بكثير من ملامح الدولة الاستعمارية، ولاسيما سياسات القمع والإكراه المادي، وعليه فإن أغلب الشعب ممن تم تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها، ونظرا لزيادة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية، بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينات فإن الدولة الإفريقية عانت من أزمات خانقة بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، لقد أضحى وجود الدولة الإفريقية في حد ذاته محل شك ونزاع²²، في ظل تنامي الهويات الإثنية وضمور الهوية الوطنية الجامعة، ما أدى إلى اللجوء إلى الجماعة الإثنية والاحتماء بها للحصول على الموارد والبحث عن الأمان، وفي كثير من الأحيان أدى ذلك إلى تصادم الجماعات الإثنية ببعضها البعض ووصول الأمر إلى حد الاقتتال.

3- العوامل الاقتصادية :

يعتبر التخلف الاقتصادي سببا مباشرا لنشوب الحروب الإثنية إذ أن محدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، فعجز القدرة الاستخراجية يؤدي إلى التفريق بين

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل خميلة

الجماعات من حيث الاستجابة للمطالب، ومن ثم تنشب النزاعات الإثنية إما من قبل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من الثروة أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى²³

4- الإرث الاستعماري:

أدت الحدود الموروثة عن الاستعمار إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من الصراع والعداء داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات الإثنية في كثير من المواقع، وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة في المستعمرات الإفريقية سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب، ففي حالات معينة لجأ المسؤولون الأوروبيون إلى خلق وحدات إثنية جديدة²⁴

لقد عمل الاستعمار على تعميق الانقسامات وصب الزيت على الخلافات الإثنية بغية إشغال الشعوب الإفريقية بعضها ببعض حتى يتسنى له نهب ثرواتها واستغلال خيراتها.

5- العولة والعوامل الخارجية:

أدت العولة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا، ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، في ذات الوقت تمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولة في ظهور حركات وتنظيمات إثنية ودينية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية سواء على المستوى القومي أو المحلي، أضف إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول، وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة وانتشار الفساد والسوق السوداء وتهريب

الأسلحة والمخدرات، وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية، والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية²⁵

المحور الثالث: النزاعات الإثنية في نيجيريا : قراءة في الأسباب والتداعيات

1- الخريطة الإثنية في نيجيريا:

تعد نيجيريا البلد الأول إفريقيا من حيث عدد السكان، فحسب إحصائيات سنة 2009 فقد بلغ عدد سكانها حوالي 150 مليون نسمة، ويمكن وصف نيجيريا بأنها بلد التنوع والتعدد، فالتقديرات تشير إلى وجود أكثر من 250 مجموعة إثنية تتوزع بشكل متفاوت بين مناطق البلاد.

توضح التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري أنه من المجتمعات المعقدة التركيب، وهو مجتمع قبلي والقبيلة هي الوحدة الأساسية في تركيبه، وعموما تتوزع الإثنيات في نيجيريا حسب النسب التالية²⁶:

الهوسا فولاني تبلغ نسبتها 31 من السكان، اليوروبا 21، الإيبو 18، الأيجاوا 10، والباقي يتوزع بين إثنيات مختلفة.

في الواقع هناك ثلاثة مجموعات إثنية رئيسية من حيث العدد والنفوذ السياسي وهي على التوالي الهوسا فولاني التي تتمركز في الشمال ويشكل المسلمون حوالي 98 من المنتمين إليها، ثم اليوروبا في الجنوب الغربي وينقسمون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، والأيبو في الجنوب الشرقي وغالبيتهم من المسيحيين، تمتهن قبائل الهوسا الزراعة، فيما إثنية اليوروبا تمتهن زيادة عن الزراعة التجارة، ويجدر الذكر أن هذه الإثنية تتألف من سبع مجموعات لكل منها زعيمها الخاص ولا تخلو العلاقات فيما بينها من الصراع، أما الأيبو فتسكن جنوب شرق البلاد أين تتركز ثروات البلاد²⁷

ينقسم سكان نيجيريا إلى لغات عدة، تصل إلى 100 لغة تنتمي إلى أسر لغوية مختلفة، ويتميز الشمال بأنه أكثر تناسقا لغويا من الجنوب لذلك نلاحظ

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل حميلة

أن لغة الهوسا أصبحت اللغة الرسمية في الشمال إلى جانب اللغة الإنجليزية، في حين نجد افتقار الجنوب إلى لغة مشتركة نتيجة الصراع الإثني فضلا عن وجود الكثير من الأقليات الإثنية اللغوية²⁸، ويمكن القول أن هذه الاختلافات اللغوية هي أحد أهم أسباب الاختلافات بين الجماعات الإثنية، فنيجيريا كما هو معلوم تعيش حالة من التعددية اللغوية قل نظيرها

عند مراجعة تاريخ العلاقات بين الجماعات الإثنية الرئيسية الفاعلة في نيجيريا نقف على حقيقة مؤكدة على أن الصراع بينها متجذر وقديم جدا، وقد لا يكاد يمسه الدارسون بالخيوط الأساسية للأسباب والظروف التي توجع الصراع الذي وصل في كثير من الأحيان إلى الحرب والتقاتل والانفصال كحد أقصى²⁹، وعموما يمكن تصنيف أسباب الصراعات الإثنية في نيجيريا إلى أسباب متعلقة بالاستعمار وأخرى بالحكم السيئ وأخيرا أسباب ذات صبغة اقتصادية.

1- أسباب متعلقة بالاستعمار:

لعب الاستعمار دورا محوريا في تهيئة الأرضية للصراع الإثني والديني في الدول الإفريقية عموما وفي نيجيريا خصوصا، فقد أدرك المستعمر أن توحيد الشعوب المستعمرة يشكل خطرا على تواجد فيها وعلى مصالحه بعد الاستقلال الصوري لتلك الدول، وبالتالي عمد إلى بث الفرقة وإحياء الانقسامات وتغذيتها لتسهل عليه السيطرة على البلاد واستغلال خيراتها في ظل انشغال أهلها بمعارك هامشية طاحنة.

تاريخيا كانت نيجيريا مستعمرة بريطانية، ولعبت بريطانيا دورا محوريا في الصراع الإثني الذي عاشته وتعيشه نيجيريا، فمنذ العهد الاستعماري قسمت نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم أو مناطق وهي: الشمال والجنوب الشرقي والجنوب الغربي، إلا أنها كانت تدار من قبل الاستعمار على شكل محمية موحدة في يد مندوب سامي بريطاني وهو "فريدريك لوجمان" منذ 1914 ومنذ ذلك الوقت أخذت بريطانيا تغري العداوة بين الأقاليم الثلاثة، وفي الحقيقة هذه الأقاليم

الثلاثة لم تتبع من إرادات الهوية السياسية الموجودة في هذه الرقعة السياسية ولا من رغبة الشعوب القاطنة في هذه المنطقة بل هذا التقسيم فرض من قبل الإدارة الاستعمارية بما يتماشى مع مخططاتها للتلاعب بالوعي الإثني والإقليمي بما يسهل لها إخضاع المنطقة لسلطتها التامة وخدمة مصالحها الخاصة³⁰.

وقد عززت القوانين الاستعمارية من عملية الفصل بين مكونات المجتمع النيجيري وعمقت الانقسامات الإثنية والدينية وجعلت منها مصدرا للحصول على المزايا والاحتماء من التهديدات الخارجية، فقد حدّت تلك القوانين من تنقل المسيحيين الجنوبيين إلى الشمال المسلم، وخلق تسوية منفصلة لغير المواطنين من السكان الأصليين في الشمال، وأصبح التحامل والكرهية منتشرة في المحافظات ومختلف الجماعات الإثنية التي بدأت تبحث كل منها عن الأخرى بشكل مربب في جميع مجالات الاتصال، فعدم المساواة والمعاملة التفضيلية للمجموعات الإثنية هي المسؤولة عن المنافسة الشديدة في المجتمع النيجيري³¹، فقد أوجد المستعمر شعورا بالتوجس من الآخر لدى المكونات الإثنية المختلفة، كما ساهم في توسيع الهوية في النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، هذا الوضع شكل أرضية خصبة لإستيلاد الصراع الإثني واستمراره، وبهذا المضمون المنحرف للفدرالية تشكلت الجمهورية الاتحادية النيجيرية كدولة ذات سيادة في الفاتح من أكتوبر 1960.

2- أسباب سياسية:

يمكن القول أن الصراعات الإثنية تحدث عندما يكون معيار الحصول على الامتيازات المادية والمعنوية قائما على الانتماء إلى إثنية معينة على حساب المواطنة والهوية الجامعة، حينها يلجأ أفراد المجتمع إلى الاحتماء بالإثنية التي ينتمون إليها قصد الحصول على احتياجاتهم المادية والمعنوية، الأمر الذي يخلق تنافسا وصراعا بين الجماعات الإثنية المختلفة يصل في كثير من الأحيان إلى الاقتتال في ظل قلة الموارد، ولعل النفوذ السياسي هو أحد أهم مصادر النزاع

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل خميلة

الإثني من جهة كونه غاية للحصول على امتيازات أكثر وكونه سببا لإشعال لهيب النزاع الإثني من قبل السياسيين خدمة لأجنداتهم من جهة أخرى.

فمنذ الاستقلال والوضع مشحون في نيجيريا بالإثنية المسيسة، حيث عمدت النخب في كل جماعة من الجماعات الإثنية إلى وضع خطة محكمة لجذب موارد الدولة الفدرالية إلى إقليمها وأهملت جميع القضايا التي كان بإمكانها أن توحد البلاد³²، ففي الكثير من الحالات عمد القادة السياسيون إلى الزج بكل مكونات الهوية الإثنية في الصراعات السياسية من أجل تحقيق غاياتهم، متجاهلين نتائج الصراعات التي يغذونها ويساهمون في تفاقمها على المستقبل السياسي للبلاد وتداعياتها على العلاقات ما بين الإثنيات المختلفة³³

وعلى العموم يمكن القول أن النخبة السياسية النيجيرية منقسمة إثنيا ودينيا، الأمر الذي انعكس على وجود مشروع قومي وطني جامع يجتمع عليه الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم، فتكوين الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية وأنماط التصويت كلها تدور حول الانتماء الإثني، فالأحزاب السياسية في نيجيريا تركز إلى قاعدة إثنية ودينية في تكوينها، وتنعكس الروابط القرابية على الأحزاب السياسية وتقاوم بقوة أية محاولة لخلق أحزاب على قاعدة قومية³⁴.

ويمكن للمراقب لحالة تشكل الأحزاب السياسية في نيجيريا منذ 1960 أن يلاحظ تجسيد التعددية الحزبية للتعددية الإثنية والدينية والإقليمية في تركيبها، ويمكن أن نأتي بأمثلة فحزب "مؤتمر شعب الشمال" اقتضرت عضويته على أبناء إثنية الهوسا فولاني الشمالية، وحزب "جماعة العمل" اقتضرت عضويته على أبناء اليوروبا في الغرب³⁵،

وبهذا نلاحظ أن طبيعة الحياة السياسية في نيجيريا أثرت سلبا على الأوضاع، فأخذت تعمق الانقسامات أكثر فأكثر داخل الدولة والمجتمع، مما أطل في عمر الصراع وفاقم من نتائجه، وبدأ الحديث عن فشل بناء مشروع

قومي جامع وبروز أصوات تدعوا إلى تقسيم البلاد على أساس إثني وديني، الأمر الذي يضع الاتحاد الفدرالي أمام تحد صعب.

3- أسباب اقتصادية:

في كثير من الأحيان تكون خلفية النزاعات والصدمات الإثنية ذات صلة بالاقتصاد وتقاسم الثروة، حيث يرى إدوارد أزار أن هذه الصراعات تحدث نتيجة الحرمان، أي عندما تُحرم المجتمعات من إشباع حاجاتها الأساسية تلجأ للاحتماء بالإثنية للمطالبة بهذه الاحتياجات³⁶، ويعتقد الباحثون أن العوامل الاقتصادية واحدة من العوامل المهمة للصراع في نيجيريا، ويشيرون بأصابع الاتهام إلى عدم تكافؤ الفرص في توزيع الثروات، ففي نيجيريا ثاني قوة اقتصادية في إفريقيا يعيش نصف السكان تحت خط الفقر، ويشرح باسكال دروه وهو مؤرخ مختص في القارة الإفريقية أن الجنوب حيث تعيش أغلبية مسيحية يتميز ببنيته التحتية وثرائه النفطي، أما الشمال حيث تعيش أغلبية مسلمة فهو أشد فقرا³⁷

يعتمد الاقتصاد النيجيري بشكل شبه تام على عائدات النفط، إلا أن المشكلة تكمن في أن البترول يستخرج من ولايات محددة، لم تسكت هذه الولايات عن المطالبة بحقوقها من إيراداته، بل وصل بها الأمر أحيانا إلى استعمال العنف والتهديد بالانفصال، فيما ذهبت ولايات أخرى مثل ولاية غيمو وأنمبرا إلى خفض استفادة الحكومة الفدرالية من عائدات النفط المستخرج من أراضيها من 13 إلى 3 بحجة عجزها عن دفع رواتب موظفيها³⁸.

فالاقتصاد أحد أهم العوامل المحركة للنزاعات والصدمات الإثنية في نيجيريا في ظل استئراء الفساد في مختلف قطاعات ومؤسسات الدولة، وفي ظل عدم التكافؤ في الفرص أين تلجأ الإثنيات المختلفة إلى استخدام القوة لإشباع حاجاتها.

3- إستراتيجية الدولة النيجيرية في إدارة الصراعات الإثنية:

تدرك القيادة النيجيرية خطورة تداعيات النزاع الإثني على النظام الفدرالي للبلاد، وقد كانت حرب بيافرا تجربة قاسية بالنسبة للنيجيريين كادت تذهب

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل خميلة

بنظام الدولة الفدرالي، فقد تسارعت الأحداث عقب انقلاب 1966 ليعلم الإقليم الجنوبي الشرقي الاستقلال وتشكيل جمهورية بيافرا المستقلة، هذه الخطوة الانفصالية التي كانت ذات دوافع إثنية كلفت البلاد حرباً أهلية دامت قرابة ثلاث سنوات، كانت حصيلتها ملايين القتلى والجرحى إلى جانب ملايين الدولارات من الخسائر المالية، وكادت تعصف بوحدة البلاد والنظام الفدرالي.

اختارت القيادة النيجيرية أسلوب العنف والعمل العسكري في التعامل مع أزمة انفصال الإقليم الجنوبي الشرقي، وهذا يقودنا إلى الحديث عن أول آلية تعتمد عليها الدولة النيجيرية للتعامل مع النزاعات الإثنية، وهي الآلية العسكرية وإخضاع المتمردين بالعنف، قد لا تكون هذه الآلية بالضرورة هي الحل الأول في التعامل مع المشاكل الإثنية إلا أنها كانت حاضرة في بيافرا وفي الكثير من الحوادث ذات الصبغة الإثنية.

يمكن ذكر العديد من الحوادث والصدمات الإثنية التي تعاملت معها الدولة الفدرالية النيجيرية عسكرياً، فقد أعلنت السلطات العسكرية في ولاية عن حالة الطوارئ في منطقة دلتا النيجر في أواخر 1998، وذلك لاحتواء العنف الذي أثارته جماعة الإيچاو الذين طالبوا بمزيد من الاستقلال المحلي، وكذلك تدخل الجيش لاستعادة الحياة الطبيعية في الولايات الشمالية إثر اندلاع أعمال العنف فيها على إثر الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية سنة 2011 والتي راح ضحيتها 800 شخص³⁹، ورغم أن الآلية العسكرية قد حققت بعض النجاح في إخماد نزاعات إثنية إلا أنها تبقى جد مكلفة في الأرواح والممتلكات والنفقات، إضافة إلى ذلك يبقى الحل العسكري مؤقت من شأنه في أحسن الأحوال إخماد النزاع والسيطرة عليه لكن لا يمكنه معالجة الأسباب الحقيقية للمشكلة والتي من الممكن معالجتها عبر مقاربات أخرى.

تعتمد الدولة النيجيرية إلى جانب التعامل الأمني مع النزاعات الإثنية على الآلية السياسية، فقد تعددت المحاولات من أجل الانتقال الديمقراطي باعتبار

الديمقراطية أفضل الحلول للمجتمعات المتعددة الإثنيات، من خلال إرساء قيم المواطنة والعدالة والشفافية والمساواة وبالتالي التقليل من الولاءات الإثنية والتنافس على أساس الانتماء الإثني، إلا أن النجاح لم يُكتب لتجارب الانتقال الديمقراطي عدا التجربة الأخيرة من سنة 1999 إلى يومنا هذا، والتي شهدت انتقال السلطة من رئيس مدني إلى آخر، إلا أن انتقال السلطة والانتخابات في نيجيريا ارتبطت في كثير من الأحيان بتوترات إثنية ودينية، وتبقى احتمالات الانقلابات العسكرية تلوح في الأفق نظرا للارتباط التاريخي الكبير بين نيجيريا والانقلابات العسكرية، والتي في الكثير من الأحيان كانت بدوافع إثنية.

بالإضافة إلى التعامل السياسي والأمني تعمد الدولة النيجيرية إلى الآلية الاقتصادية لتطويق النزاعات الإثنية ومحاصرتها، فكثيرا ما كان الاقتصاد والمال الشرارة التي تشعل فتيل المواجهات الإثنية، خاصة أن التقارير الاقتصادية الدولية تشير إلى أن 70 من سكان نيجيريا يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما يدفع للتنافس والصراع حول الموارد بين الإثنيات المختلفة.

ولإيجاد حلول للوضع الاقتصادي الصعب قامت الحكومات النيجيرية بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية بتطوير القطاع الزراعي وتحسين أحوال سكان الريف، وكذلك وضع إستراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية، أما على مستوى الولايات فقامت بوضع إستراتيجية للحد من الفقر الريفي وهذا ضمن رؤية شاملة للنهوض بالاقتصاد النيجيري⁴⁰، إلا أن هذه الجهود لم توفق لحل مشكلة الفقر وتباين مخصصات النفقات والتنمية من منطقة لأخرى، وهو ما من شأنه أن يبقى مصدرا للصدام الإثني في المستقبل.

رغم محاولات الحكومات النيجيرية المتعاقبة للسيطرة على ظاهرة النزاع الإثني إلا أن تلك الجهود لا تزال بعيدة عن الوصول إلى حل جذري للمشكل، وذلك بسبب غياب إرادة صادقة لأصحاب القرار المتعاقبين ولتعقد المشكلة وتجذرها وتداخل أسبابها بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وفي انتظار حل هذه

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل خميلة

المشكلة يبقى مسار التنمية يشهد صعوبات جمة، ويبقى النظام الفدرالي ذاته أما تحد كبير.

خاتمة:

تزر كثير من دول العالم بأشكال مختلفة من التعدد والتنوع، منها اللغوي والديني والإثني والثقافي والعرقي، وقد استطاعت بلدان عدة إدارة هذا التنوع وجعله ميزة من المزايا وعامل قوة وثراء ثقافي ومجتمعي، في المقابل يعتبر التنوع الإثني بالنسبة لدول أخرى خاصة الإفريقية منها مشكلة ومصدرا للأزمات أثرت على مسار التنمية وعلى السلم الاجتماعي بل وتهدد كيان الدولة ووجودها.

يمكن اعتبار الحالة النيجيرية مثالا جيداً عن المجموعة الثانية من الدول السالفة الذكر، فنيجيريا حقيقة بلد التنوع والتعدد بامتياز، فهي تضم حوالي 250 إثنية مختلفة، ومنذ استقلالها عن بريطانيا وهي تعيش على وقع النزاعات والصدمات الإثنية المتكررة، كانت الحرب الأهلية نهاية الستينيات والتي دامت ما يقارب الثلاث سنوات أهم وأقصى محطاتها، فقد بلغت الخسائر البشرية إلى حد الحديث عن ملايين القتلى ومثلهم من الجرحى وملايين الدولارات من الخسائر المادية، وكادت الدولة الفدرالية النيجيرية تتفكك بعد إعلان الإقليم الجنوبي الشرقي الاستقلال، وهو ما أشعل فتيل الحرب الأهلية، وتكرر دوما الصدمات الإثنية على طول البلاد مخلفة في كل مرة المئات والآلاف من القتلى وشرخا مجتمعيا هائلا بين مكونات الأمة النيجيرية، يلقي بضلاله على مستقبل التعايش والتنمية بل حتى على مستقبل الدولة واستمرارها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من القيادات النيجيرية المتعاقبة لنزع فتيل الحساسية الإثنية لا تزال الصدمات والاقتتال يتكرر مرة بعد مرة، ويمكن في هذا السياق تقديم بعض التوصيات التي نراها ضرورية لنجاح تلك الجهود السالفة الذكر:

- 1- ضرورة دراسة تجارب الدول التي نجحت في إدارة التنوع الإثني دراسة علمية معمقة والاستفادة من تلك التجارب بما يناسب الوضع النيجيري.
- 2- ضرورة تحلي النخبة النيجيرية بما فيها القيادة السياسية بالإرادة الصادقة لحل المشكل الإثني، وتجاوز الأحقاد التاريخية والشكوك مع ضرورة تقديم تنازلات من الجميع للوصول لتوافقات ترضي الجميع؟
- 3- إشراك كل فئات المجتمع في هذا المشروع والتوعية بخطورة الانقسامات الإثنية وتداعياتها، واستغلال التعليم ووسائل الإعلام والمجتمع المدني للنشر هذه الثقافة السياسية والمجتمعية الجديدة.

الهوامش:

- 1- إيدابير أحمد، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012)، ص11.
- 2- بلعيد سمية، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010)، ص14.
- 3- جارش عادل، والعيفاوي جمال، "النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية: الاختلاف الأكاديمي بين الباحثين". موقع المركز الديمقراطي العربي، تم التصفح يوم: 24 03 2017،
- 4- بلعيد سمية، مرجع سابق، ص14.
- 5- إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص12.
- 6- جارش عادل، والعيفاوي جمال، مرجع سابق.
- 7- بلعيد سمية، مرجع سابق، ص14.
- 8- جارش عادل، والعيفاوي جمال، مرجع سابق.
- 9- الجبوري خضر مصلح، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط. ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص54.
- 10- إبراهيم علي حيدر، وحنا ميلاد، أزمة الأقليات في الوطن العربي. دمشق: دار الفكر، 2002، ص43.
- 11- بلعيد سمية، مرجع سابق، ص17.
- 12- مرجع نفسه، ص15.
- 13- مرابط رايح، "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو" (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2009)، ص18.
- 14- جارش عادل، والعيفاوي جمال، مرجع سابق، ص15.
- 15- إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص15.
- 16- بلعيد سمية، مرجع سابق، ص18.
- 17- كاظم الربيعي أثمار، "الفدرالية الألمانية والمشروع الفدرالي المقترح في العراق: دراسة مقارنة". دراسات دولية 40 (2009): 131-146.

تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية... — أ. فضيلة خلفون / أ. فيصل خميلة

- 18- محمد صالح نعم، "الفدرالية في الدستور العراقي لعام 2005 الواقع والطموح". دراسات دولية 41 (2009): 47-68.
- 19- كاظم الربيعي أثمار، ص 135 .
- 20- نيجيريا معلومات أساسية، موقع الجزيرة الإخبارية،
- 21- عبد الرحمان حسن حمدي، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل". قراءات إفريقية 01 (2004): ص 45.
- 22- مرجع نفسه، ص 47 .
- 23- بلعيد سمية، مرجع سابق، ص 67.
- 24- عبد الرحمان حسن حمدي، مرجع سابق، ص 46، 47 .
- 25- مرجع نفسه، ص 48.
- 26- أحمد محمد هيفاء، " ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر". دراسات دولية 46 (2010): ص 96.
- 27- مرجع نفسه، ص 97.
- 28- مرجع نفسه، ص 97.
- 29- شايب بشير، "مستقبل الدولة الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011) ص 101.
- 30- زاوي نعيمة، "الصراعات الإثنية والدينية في إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014)، ص 94 .
- 31- بركان إكرام، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2010)، ص 126.
- 32- زاوي نعيمة، مرجع سابق، ص 110.
- 33- شايب بشير، مرجع سابق، ص 102.
- 34- زاوي نعيمة، مرجع سابق، ص 110.
- 35- مرجع نفسه، ص 111.
- 36- شايب بشير، مرجع سابق، ص 87 .
- 37- بركان إكرام، مرجع سابق، ص 128.
- 38- شايب بشير، مرجع سابق، ص 103.
- 39- زاوي نعيمة، مرجع سابق، ص 135.
- 40- شايب بشير، مرجع سابق، ص 108.